محاضرة

الإصلاح الاقتصادى : الفريضة الغائبة(*)

جودة عبدالخالق(**)

الموضوع الذى هو محل مناقشة هنا (الاصلاح الاقتصادى)، موضوع أثار جدلاً كثيراً ولا يزال، وقد اخترت عنوان المحاضرة عن تدبر وقصد، وهو الاصلاح الاقتصادي، «الفريضة الغائبة» وهذا يعكس وجهة نظر شخصية أرجو أن أقنع حضراتكم بها، أو على الأقل نتبادل الرأى بشأنها. ووجهة النظر هذه تتلخص فى الآتى:-

أنه رغم كثرة اللغط والحديث، ورغم كثرة الإجراءات التى تطبق تحت مسمى الإصلاح الاقتصادى فإن الإصلاح الاقتصادى رغم أنه واجب وفريضة إلا أنه لايزال غائبًا إلى حد كبير. وهذا يستدعى إلى الذهن العديد من الأسئلة منها: بماذا تسمى الإجراءات التى تطبق الآن والتى يطلق عليها برامج الإصلاح الاقتصادى سواء فى هذا القطر أو ذاك؟

إئذنوا لى أن أقسم حديثى إلى ثلاثة عناصر رئيسية، العنصر الأول فى **المفهوم**: مفهوم الإصلاح الاقتصادى - ماذا نعنى بهذا الإصلاح؟ والعنصر الثانى فى **الموجبات** - لماذا نعتبر أن الإصلاح الاقتصادى واجب؟ والعنصر الثالث فى **المضمون** - بمعنى ما هو المضمون الذى نراه للإصلاح الاقتصادى؟.

(١) فى المفهـوم

فيما يتعلق بالشق الأول وهو المفهوم، طبعًا هذه محاضرة تتم فى قطر عربى وأنا

(*) نص المحاضرة التي ألقيت بنفس العنوان في المنتدى الثقافي لمؤسسة شومان بعمان - الأردن، يوم الاثنين ٢٧ مايو/ آيار ١٩٩٦.

(**) أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

باعتبارى من المهتمين بالاقتصاد العربى وباللغة العربية قمت بنوع من الاستعراض للمصطلحات المتداولة فى هذاالقطر العربى أو ذاك ووجدت أن هناك عدة تعبيرات تتقاطع وتتطابق أحيانًا مع تعبير الإصلاح الاقتصادي، هناك تعبير «إعادة الهيكلة» وهناك تعبير «التكيف الهيكلى» و«التقويم الهيكلى» و«التصحيح الهيكلى» و«التعديل الهيكلى» و«الإصلاح الهيكلى». هذه ست مصطلحات. أنا أعتقد أن القاموس مازال يحتوى المزيد. ولكن سواء تحدثنا عن إعادة هيكلة أو تقويم أو تعديل أو إصلاح اقتصادي، فما هو المقصود بهذه العملية؟ طبعًا، الإصلاح فى صحيح اللغة هو التعديل فى الاتجاه المرغوب فيه، وبالتالى فإن الإصلاح الاقتصادى أخذًا بصحيح اللغة يعنى: تعديل مفردات النسق الاقتصادى فى الاتجاه المرغوب فيه. وإذا بدأنا بهذا التعريف نلاحظ أن مفهوم الإصلاح الاقتصادى ينطوى على نوع من التصور الحكمى أو القيمى بالنسبة للجماعة المعنية، بمعنى أن ما يعتبر إصلاحًا اقتصاديًا من وجهة نظر جماعة ما قد لايعتبر كذلك بالضرورة من وجهة نظر جماعة أخرى. أو أن ما يعتبر إصلاحًا اقتصاديًا من وجهة نظر مؤسسة دولية ليكن البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى قد لايعتبر بالضرورة كذلك من وجهة نظر دولة من دول العالم الثالث. الأصل التاريخى للاصطلاح فى الحقيقة يعود إلى حوالى خمسة عشر عامًا، فى أوائل الثمانينات، حينما تفجرت الأزمة المعروفة بأزمة المديونية نتيجة عجز المكسيك وكانت من كبريات الدول المدينة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الدين، ونتج عن ذلك سلسلة من الإجراءات تمثلت فى لجوء المكسيك إلى البنك الدولى ثم صندوق النقد الدولى والوصول إلى اتفاق يتضمن تعهد حكومة المكسيك بتطبيق مجموعة من الإجراءات عرفت بإجراءات التثبيت والتكيف الهيكلى. ومنذ ذلك الحين، العام ١٩٨٢ حتى الآن، فإن إجراءات التثبيت والتكيف الهيكلى تتم غالبًا باتفاق رسمى مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وأحيانًا بدون اتفاق رسمي، إما لتعذر الوصول إلى اتفاق أو طمعًا فى الوصول إلى اتفاق فى تاريخ لاحق. وسوف تكون هناك مناسبة للإشارة لحالة بعض الدول العربية التى تطبق هذه البرامج بناءً على اتفاق رسمى وتلك التى تطبقها ولكن بدون اتفاق رسمى.

الشىء الثانى بالإضافة إلى أصل التعبير، وهو تعبير حديث نسبيًا يعود إلى أوائل الثمانينات، هو طبيعة هذه العملية كما تفهم الآن. طبيعة عملية الإصلاح كما تفهم فى إطار

الاتفاقات مع البنك والصندوق تختلف عن التعبير الذى أوضحته فى البداية وهو تعديل مفردات النسق الاقتصادى فى اتجاه مرغوب فيه، ولكن فى إطار المفهوم الذى يروج له البنك والصندوق هى تتضمن عملية تكيف طرف بالنسبة لطرف آخر، وبالتحديد هى تتضمن تكيف الداخل إزاء الخارج، أى أنه فى إطار الحديث عن الإصلاح الاقتصادى طبقًا للبنك والصندوق نحن نأخذ الخارج كمعطاة، كنقطة انطلاق وتصبح المهمة هى تعديل أوضاع الداخل بما يتوافق مع أوضاع الخارج. دعك من أن أوضاع الخارج، أوضاع معوجة ابتداءً أو أوضاع جائرة أو ظالمة أو أوضاع تحتاج بطبيعتها إلى تعديل أو تصحيح. هذا كله لايهم وإنما يصبح الخارج هو المرجعية والداخل يصبح مفروضًا عليه أن يتواءم وأن يتكيف وأن يوفق أوضاعه، فى التعبير الشائع الآن بلغة القانون لهذا المعطى الخارجى. إذن لو تصورنا أن هناك بنية للنظام الدولي، وهذه البنية قائمة على عدم تكافؤ بين الدول الصناعية المتقدمة كما تتمثل فى مجموعة السبع وتحكمها فى إدارة البنك والصندوق هذا يؤخذ كمعطى يحدد قواعد اللعبة. وليس أمام الأطراف الأخرى إلا أن تتواءم مع هذا. هل نسمى هذا إصلاحًا؟ أنا سأترك السؤال معلقًا، هناك إجابة، ولكن لن أجيب على السؤال الآن، فى محاولة للإطلال عليه فى موضع لاحق.

إذا انتقلنا إلى نقطة أخرى فى تحديد المفهوم، ما هى العلاقة بين الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى أو التعديل الهيكلي؟ نقول إذا فهمنا الإصلاح الاقتصادى على أنه تعديل مفردات النسق الاقتصادى بمعنى تعديل تكوين المنظمات الاقتصادية فى المجتمع، تغيير طبيعة السياسات الاقتصادية، أسلوب اتخاذ القرارات...، إلى آخره، ففى هذه الحالة إذا تم تعديل مفردات النسق فى اتجاه مرغوب فيه، هذا هو المفهوم الصحيح للإصلاح الاقتصادي، بهذا المعيار يكون ما هو متداول فى لغة البنك والصندوق وما نتعاطاه الآن فى شكل تكييف هيكلي، تعديل هيكلي، تغير هيكلي، تصحيح هيكلي، نقول أن التكيف الهيكلى لايتضمن بالضرورة إصلاحًا اقتصاديًا، فى حين أن الإصلاح الاقتصادى قد ينطوى على تصحيح هيكلي، ولكنه بالتأكيد سينطوى على ما هو أكثر من ذلك. إذن العلاقة بين التصحيح الهيكلى والإصلاح الاقتصادى هى علاقة الجزء بالكل. ولكن ليس إلى المنتهى؛ فهناك درجة من التعارض بين مكونات التعديل الهيكلى كما تطرح بواسطة البنك

والصندوق وبين الإصلاح الاقتصادى كما سنعرض له عند الحديث عن المضمون وهو العنصر الثالث فى هذا العرض. هذا عن المفهوم. نقول أن هناك قاموساً تخلّق خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة مصدره مؤسسات بريتون وودز ومؤسسات البحث التى تجرى جريها، **ولكن المفهوم الحقيقى للإصلاح الاقتصادى هو ضرورة تعديل النسق الاقتصادى فى اتجاه مرغوب فيه**، ما هو هذا الاتجاه المرغوب فيه؟ ماهى طبيعة التعديلات؟ هذا ما سنتحدث عنه فى العنصر الثالث، وهو المضمون. والآن أنتقل إلى العنصر الثانى وهو الموجبات.

(٢) فى الموجبات

إذا قلنا أن الإصلاح الاقتصادى فريضة، بمعنى أنه شىء يتوجب القيام به وشأن يتعين إنجازه، فما هى العوامل المبررة لوجهة النظر هذه؟ لماذا نعتبر أن الإصلاح الاقتصادى فريضة لابد من أن نضطلع بها؛ يمكن على سبيل رؤية الصورة فى كليتها أن نتحدث عن نوعين من الموجبات للإصلاح الاقتصادي، أى نوعين من العوامل التى تجعل الإصلاح الاقتصادى فريضة.

النوع الأول من العوامل هو ما يمكن أن نطلق عليه الماضى متمثلاً فى مفعول الداخل والخارج، مفعول الداخل بمعنى حركة المجتمع فى هذا القطر أو ذاك، السياسات الاقتصادية التى طبقت فى هذا القطر أو ذاك، سواء كانت صحيحة أو خاطئة. ومفعول الخارج يتمثل فى التطورات الاقتصادية الدولية التى لا قبل للكثير من دول العالم بها. هذا البلد (الأردن) تعرض لعدة صدمات فى تاريخه الحديث بل نقول الحديث جداً. لنأخذ على سبيل المثال: حرب الخليج الثانية، هذه كانت أشبه بالزلزال الاقتصادى بالنسبة للأردن، هل يتوجب على الاقتصاد الأردنى أن يتواءم مع هذا التغير الخارجي؟ وماهو المنطق فى هذا التوجب؟ وهل نسمى الإجراءات المطلوبة لهذه العملية إصلاحاً؟ وبأى معنى؟ بالنسبة للدول المنتجة للنفط على سبيل المثال، حينما تتعرض لصدمة متمثلة فى ارتفاع حاد أو انخفاض فى أسعار النفط. الدول المستوردة للحبوب ومنها العديد من الدول العربية (الأردن ومصر على سبيل المثال) حينما ترتفع أسعار الحبوب فجأة فى السوق الدولية. مثل هذه التطورات هى ما يطلق عليه الاقتصاديون «الصدمات الخارجية». إذن مفعول

الصدمات الخارجية التى تمت فى الماضى فى شكل تحركات فجائية سواء فى أسعار هذه السلع أو تلك، فى أسعار الفائدة فى سوق المال الدولية، فى أسعار الصرف فى أسواق العملات الدولية... إلخ كل هذه تنعكس أحيانًا إيجابًا وغالبًا سلبًا على أوضاع هذه البلاد. ولذلك نقول أن الأداء التنموى فى الماضى سواء بمفعول الداخل أو بتطورات الخارج يوجب الإصلاح الاقتصادى.

ما معنى هذا الكلام بدرجة أكبر من التحديد؛ أنا طبعًا أركز على المنطقة العربية بالذات حينما نتحدث عن ذلك. إذا أخذنا صدمة يعتبرها الجميع صدمة إيجابية وهى صدمة النفط الأولى فى ٧٣ – ٧٤ ثم الثانية فى ٧٩ – ٨٠، حيث ارتفعت أسعار النفط إلى عدة أمثال ما كانت عليه قبل الصدمة. ترتب على ذلك أن حدث تساقط هائل للأموال من الخارج صب فى خزانات العديد من الدول فى هذه المنطقة، بشكل مباشر بالنسبة للدول المنتجة للنفط، وبشكل غير مباشر للدول التى استثمرت جزءاً من عناصر ثروتها القومية فى هذا، سواء بتصدير البشر بصفة غالبة أو بتصدير أشياء أخرى. ترتب على ذلك عدة تطورات لن أفيض فى تفصيلاتها. إنما مجمل هذه التطورات نشوء وضع اقتصادى يطلق عليه الاقتصاديون الآن «المرض الهولندى»، وهو ظاهرة يشخصها الاقتصاديون على أنها حدوث تشوه على بنية النظام الاقتصادى تتمثل فى نمو سرطانى ومبالغ فيه فى الأنشطة الخدمية، القطاع الثالث: قطاعات التجارة والمال والتداول إلى آخره، مقابل ضمور فى قطاعات الإنتاج السلعى على وجه التحديد فى مجالات الزراعة والصناعة.

هذه هى طبيعة ظاهرة المرض الهولندى. والذى تابع أداء الاقتصادات العربية بمفعول صدمة النفط الأولى وصدمة النفط الثانية سوف يجد أن ما حدث إعادة هيكلة الكيان الاقتصادى فى كل الدول العربية تقريبًا حيث أصبح هناك جزء مترهل للغاية يمثل القطاع الثالثى وهو قطاع يصعب ضبط إيقاعه ويصعب التعامل معه من حيث الإدارة الاقتصادية الكلية مقابل ضمور قطاعات الإنتاج السلعى. هذا ترتب عليه مترتبات كثيرة، سواء بالنسبة لإمكانية الإدارة الاقتصادية وبالنسبة لعدالة توزيع الناتج والثروة فى المجتمع وبالنسبة للعلاقات الاقتصادية مع الخارج. المترتبات على هذه الظاهرة وهى نقطة مهمة عند الحديث عن موجبات الإصلاح نشوء مشكلة أمن غذائى حقيقية فى العديد من الدول ومنها الدول

العربية، تدهور قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمالة خصوصاً إذا أخذنا فى الاعتبار أن السكان هم ما يطلق عليه العلماء «سكان صغار» بمعنى أن النسبة الأكبر من السكان تقع فى فئات العمر الدنيا. فى كثير من الدول نسبة السكان تحت ١٨ سنة تتجاوز ٥٠٪ من السكان. هذا معناه أن الداخلين الجدد إلى سوق العمل يزدادون بمعدل يفوق معدل نمو السكان ككل. ونتيجة للمرض الهولندى ضعفت قدرة الاقتصادات على توليد فرص عمل، وبالتالى نشأت مشكلة البطالة وكأنها كانت مفاجأة. هى لم تكن مفاجأة فى الواقع وإنما هى شىء تخلق نتيجة لصدمة النفط الأولى وصدمة النفط الثانية ونمط الاستجابة لهذه الصدمات بواسطة السياسات التى اتبعت فى ذلك الوقت. وهى سياسات صبت فى اتجاه أرى أنه بالغ الخطورة لأنها سياسات ترتب عليها تنامى النزعات الاستهلاكية وتقلص القدرات الإنتاجية. هذا من أخطر أنواع الخلل التى يمكن أن تصيب المجتمع: أن تتجه قدراته الاستهلاكية أو نزعاته الاستهلاكية إلى الصعود بلا حدود وأن تتقلص قدراته الإنتاجية. هذا الخلل يوقعه فريسة فى علاقاته مع القوى الخارجية. وأعتقد أننا نشهد تجليات هذا الأمر فى أكثر من بلد فى صورة فقدان الأمن الغذائي، فرص التوظف، والعدالة. الاستقرار السياسى والاجتماعى أيضًا أصبح فى مهب الريح بالنسبة لوضع كهذا. وأخيرًا انكشاف وتعرية اقتصادية تتمثل فى عجز شديد فى الميزان التجارى وتراكم الديون أو تقلص الاحتياطيات الدولية (بالنسبة لبعض البلاد التى لديها ذلك).

ومنذ منتصف الثمانينات وحتى الآن تعرضت الدول العربية لصدمة من نوع آخر، صدمة سلبية. ولكن نمط الاستجابة للصدمة السلبية كنمط الاستجابة للصدمات الإيجابية خلق مشاكل صبت فى نفس الاتجاه تقريبًا. الصدمة فى النصف الثانى من الثمانينات تمثلت أساسًا فى تدهور شديد فى أسعار النفط وارتفاع فى أسعار بعض السلع فى السوق الدولية بالذات الحبوب مع تقلبات فى أسعار العملات. حضراتكم يمكن أن تذكروا ما حدث فى هذا اليوم المشئوم المعروف باسم «يوم الاثنين الأسود»، طبعًا لكثرة الأيام التى تتحلى بهذه الصفة ربما نسيناولكن ما أعنيه هو اليوم الذى انهارت فيه الأسعار فى أسواق المال، بدأت فى نيويورك ثم انتقلت بمفعول التداعى والعدوى إلى أسواق المال فى أوروبا واليابان وترتب عليها خسارة فادحة لبشر فى أماكن كثيرة. وكان نصيب هذه المنطقة نصيب معقول من الخسارة. هذا هو ما قصدته ولذلك نجد أنه منذ منتصف الثمانينات

أسواق كانت مؤمنة وموجودة، ماذا نحن فاعلون لهذا؟ غيابها من لعبة السياسة الدولية يعنى أن أوراق اللعبة التى يمكن اللجوء إليها فى حالتنا أصبحت أقل مما كان قائمًا. فماذا نحن فاعلون بهذا الشأن؟ كل هذا يستدعى التفكير فى إجراءات بديلة. و هناك مقولات عديدة لابد من التعامل معها بحذر. الأمر وصل إلى حد أن البعض يراجع مقولاته الأيدولوجية، والبعض يتحدث عن نهاية التاريخ!. والبعض يقول أنه بما أن الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الاشتراكية انهارت فكفانا حديثًا عن الاشتراكية فى هذا الجزء من العالم. أنا أقول إن كمّ التداعيات الذى نتج عن مثل هذا التطور أكبر مما نتصوره، إن نحن فقط تأملنا المسألة فى العمق.

الظاهرة الرابعة من الموجبات الدولية هى تنامى التكتلات الإقليمية. وهذا طبعًا حديث متواتر فى الإعلام وفى صناعة البحث العلمى وأيضًا فى المحافل الدولية. وأنا لن أتحدث عن قيام النافتا والاتحاد الأوربى ومنتدى الأبيك، وإنما فى محاولة لتبديد بعض الأوهام سأتحدث عن ما يسمى «الإقليمية الجديدة». إن هذه الكيانات « التكتلات الجديدة»، ينظر إليها بتخوف شديد على أنها محاولة لإقامة قلاع حصينة يتم خلف أسوارها حماية الأسواق الداخلية، وبالتالى قد يترتب على ذلك من الأضرار أكبر مما يتحقق منه من منافع. المنافع بالتأكيد تتحقق للأطراف المكونة للكيانات الجديدة والأضرار تكون من نصيب من يبقى خارج الأسوار. ما الذى يفعله من يبقى خارج الأسوار؟ بكاء على الأطلال أم فعل ايجابي؟ الفعل الإيجابى هو المدخل، الفعل الإيجابى هنا هو الإصلاح، بعد الإصلاح، ولكن جزء منه هو الإصلاح الاقتصادى بالتأكيد. هذا بالنسبة للموجبات الدولية.

ثانياً: الموجبات الإقليمية:

بالنسبة للموجبات الإقليمية: طبعًا باختصار شديد جداً لأن الوقت ضاغط، لقد بدأ ما يسمى بعملية السلام فى منطقتنا من العالم. وقد حدث بشأنها استقطاب أعتقد أننى فى حل من أن أتحدث فيه لأنه بادى لكل ذى عينين. هناك تنافس شديد يذكرنا بتنافس القوى الكبرى الذى تجسد فى اتفاقية سايكس بيكو فى السنوات الأولى من هذا القرن. وأنا لست ممن يؤمنون بأن التاريخ يعيد نفسه، وإنما أؤمن بأن هناك قوانين للحركة التاريخية، علينا أن نستوعبها جيداً حتى نستطيع أن نتعامل مع المستقبل بوعى وأمان. كذلك من التطورات

الإقليمية الهامة جداً حرب الخليج الثانية. أعتقد أنه لو كان هناك بؤرة تتجسد فيها كل تجليات هذا الحدث فهذه البؤرة هى هذا الجزء من العالم أقصد الأردن. وبالتالى أنا أيضاً لن أفيض فى دلالة هذا التطور ولكنى أكتفى بالقول إنه بدأ ما يسمى عملية السلام ثم مشروعات المنافسة سواء تحت عباءة الشرق أوسطية أو الشراكة المتوسطية أو صورة من صور العمل العربى. وكل هذه متغيرات إقليمية على المستوى القطرى وعلى المستوى الإقليمى توجب نوعاً من الإجراء «الإصلاح الاقتصادى».

(٣) فى المضمون

ننتقل الآن إلى العنصر الثالث والأخير وهو المضمون، بعد أن تناولنا الإصلاح الاقتصادى كمفهوم والأساس التاريخى لهذا المصطلح ثم موجبات الإصلاح. وأرجو أن أكون قد أقنعت حضراتكم أنه قد مرت مياه كثيرة تحت الجسور بحيث يصبح الوقوف فى المكان أشبه بتحدى الطوفان، وتحدى الطوفان فى قصص القرآن واضح للغاية، إذن السؤال هو إذا كنا نقول أنه من الواجب عمل شىء، وهذا الشىء نسميه الإصلاح الاقتصادى. فماذا نعنى بالإصلاح الاقتصادي؟ وماهو مضمون هذه العملية؟ أود أن أقول هناك بديلان. بديل رائج وهو البديل الذى يمكن أن نطلق عليه «بديل المؤسسة» (ESTABLISHMENT)، بديل صندوق النقد الدولى ومنظمات المعونة مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرها من المؤسسات تتحدث عن الإصلاح الاقتصادى. وهناك عدد من الدول العربية، على وجه التحديد تسع دول عربية تطبق بشكل أو بآخر هذه الوصفة، دعونى أطلق عليها «الوصفة التقليدية». البلاد التى تطبق الوصفة بناء على اتفاق رسمى مع البنك والصندوق عددها خمسة هى: مصر، تونس، المغرب، موريتانيا، الأردن. وهناك أربع دول أخرى تطبق الوصفة التقليدية ولكن دون اتفاق، إما انتظاراً لتوقيع اتفاق أو نتيجة لأنه من الضرورى عمل شىء وبالتالى تقوم بتنفيذه. ماهى عناصر هذه الوصفة التقليدية؟ العناصر تتكرر، ونحن نطالع فى الإعلام اليومى تجليات هذا الجدل المستعر حول الخصخصة أو التخصصية سواء فى هذا البلد (الأردن) أو فى مصر أو فى تونس أو المغرب أو الجزائر، تحرير التجارة وتحرير الأسعار بشكل عام وتحرير القطاع الخاص من القيود، تشجيع الاستثمار الأجنبي، تخفيض العملة وتعويمها وتخفيض الدعم أو إلغاؤه.

باختصار شديد نقول أن هناك ثلاث قضايا محورية تعتبر جوهر الوصفة التقليدية، القضية الأولى تتعلق بدور الدولة. وهذا الدور هو أقل دور ممكن للدولة أى أقرب ما يكون إلى الصفر، إنما ليس أبعد ما يكون عن الصفر. القضية الثانية هى آلية السوق فى مواجهة التخطيط. وهناك انحياز واضح إلى أن تنفرد آلية السوق بالمهمة، القضية الثالثة هى علاقة الداخل بالخارج، قضية الأسعار العالمية. أمس أعتقد فى إطار مؤتمر الأردن فى إطاره الإقليمى تحدثنا عن العولمة وما تعنيه بالنسبة للأسعار العالمية. إذا كانت الفواعل الاقتصادية من قبيل الأفيال فإنه من العبث الحديث عن أهلية الأسعار العالمية كمعيار للرشادة فى اتخاذ القرار لأنها تصبح أسعارًا تحكمية. هى تحكمية لأنها مفعول القوى الضخمة التى أصبحت تمتلكها الشركات دولية النشاط ولا علاقة لها بعناصر التكلفة بالضرورة. وبالتالى إذا أعتبر البنك والصندوق فى إطار هذه الوصفة الأسعار العالمية هى المرجعية، فإنه فى هذا الإطار نحن نتوقف ونتساءل: هل بالفعل هذه المرجعية ستؤدى إلى ترشيد اتخاذ القرار بالنسبة لتخصيص الموارد أم لا؟ طبعًا سأترك الإجابة صراحة، وإن كانت الإجابة ضمنية.

هذه هى العناصر ولها آثار اقتصادية واجتماعية واضحة، آثار انكماشية، وآثار جديدة إفراز للمرض الهولندى فى صور مختلفة، وأيضًا اتضح أنها تضر بالعمل وتفيد رأس المال. إذن المسألة ليست خطًا مستقيمًا فى كل الأحوال. بهذا المعنى نقول أن الوصفة التقليدية ليست هى ما يترتب على موجبات الداخل وعلى موجبات الخارج التى تحدثنا عنها فى الجزء الثانى من هذه المحاضرة. وبالتالى يصبح السؤال ما هو البديل؟ وائذنوا لى أن ألخص البديل فى الآتي، أيضًا انطلاقًا من القضايا الجوهرية الثلاث التى لخصنا فيها جوهر المفهوم التقليدى أو الوصفة التقليدية.

القضية الأولي تتعلق بدور الدولة، البديل الذى ننادى به قد يصدم بعض المحاضرين، نحن لا ننادى بتعظيم دور الدولة وإنما ننادى بتفعيل دور الدولة. وهناك فارق جوهرى بين تعظيم دور الدولة وتفعيل هذا الدور. بعبارة أخرى نحن لا ننادى ولا يجوز أن ننادى فى تقديرى بأن تلعب الدولة أكبر دور ممكن، وإنما أن تلعب الدولة أكثر الأدوار فاعلية. وهذا يعنى فى الواقع بدءًا من النقطة الحالية إعادة هيكلة دور الدولة بتقليص تدخل

الدولة فى مجالات لأنه معوق وزيادة دور الدولة فى مجالات أخرى لأنه غائب، بل وخلق دور للدولة فى مجالات يغيب عنها دور الدولة تمامًا هذه الأيام. إذن باختصار إعادة هيكلة دور الدولة طبعًا كلام يطول فيه الحديث، ولكن هذا هو التوجه الرئيسى.

بالنسبة للقضية الثانية آلية الثمن والسوق في مواجهة التخطيط. إذا قلنا إن العولمة أو الكوكبة وتنامى النزعات الإقليمية وظهور الكيانات العملاقة تعنى أن الأسعار لم تعد لها ولايجوز أن تكون لها هذه المرجعية، إذن فى هذه الحالة أولاً على كل بلد أن يسعى إلى أن يكون جزءًا من كل أكبر يتمتع بمواصفات الكتلة الحرجة حتى يستطيع أن يؤثر فى مواجهة الكيانات الجديدة. هذه هى النقطة الأولى، النقطة الثانية هى أنه على مستوى السياسة القطرية يجب أن نتحاشى الانزلاق نحو اعتماد الأسعار العالمية وآلية السوق كمرجعية لاتخاذ القرار، لسبب بسيط جدًا، لا علاقة له بالأيدلوجية من قريب أو بعيد وإنما له علاقة ببنية النظام الاقتصادى الدولى الحالى وأن الأسعار العالمية أو المسماة بالعالمية، أسعار ليست نتاج التفاعل التلقائى بين قوى العرض والطلب فى ظروف تنافسية وهذه هى الحالة الوحيدة التى يقر بها الاقتصاديون، بأهلية الأسعار كمؤشر لاتخاذ القرار (وللأسف الشديد هذا يفترض ضمنًا ولكن لا يصرح به). نقطة الانطلاق هى افتراض سيادة المنافسة. هذه المنافسة لم تعد قائمة؛ وليعلم الجميع ذلك. إذن علينا أن نتعامل مع مضمون هذا الوضع وهو أن تسقط أهلية الأسعار العالمية والأسعار عمومًا، ولايعنى هذا، أو لايجوز أن يفهم أن تعنى أن نتجاهل الأسعار تمامًا، لايجوز لأى إنسان عاقل، خصوصًا إذا كان اقتصاديًا، أن يقف هذا الموقف من الأسعار، لأن القضية تكون كيف نتعامل معها. نقول نتعامل معها من المنطق الداخلى للظاهرة وليس من منطقها الخارجى.

بالنسبة للمحور الثالث أو **القضية الثالثة** الرئيسية التى هى **علاقة الداخل بالخارج**، قضية الأسعار وأيضًا قضية التكتلات. إذن لو قلنا إصلاح اقتصادى معناه السعى لإقامة كتلة حرجة تتمتع بحد أدنى من الحجم يسمح لها بالحركة الفعالة على الصعيد الدولى. داخل هذا البديل تتعدد العناصر، ولكن أود قبل الحديث فى هذه النقطة أن أؤكد أن الإصلاح كلّ لايتجزأ، وبالتالى الإصلاح الاقتصادى لايمكن أن يتم بمعزل عن

الإصلاح السياسى. هذه قضية ربما نتعرض لها فى المناقشة. ولكن أنا أردت أن أذكرها حتى لا أعطى الانطباع بأنى أغفل هذا الشأن الهام.

بالنسبة لعناصر الإصلاح، لابد أن تتضمن حزمة الإصلاح الاقتصادى إجراءات لمعالجة الآثار الضارة للصدمات الخارجية. لايجوز أن يكون البلد فى العالم الثالث مفعولاً به إزاء الصدمات الخارجية على طول الخط، وأن يحمل وحده مسئولية التواؤم والتكيف مع هذه الصدمات. هذه مسألة تحتاج إلى نوع من الأخلاقية الجديدة ولكن حتى يمكن أن نروج للأخلاقية الجديدة لابد أن يكون هناك أساس علمى لهذه الأخلاقية. الأخلاقية الجديدة تعنى أن الطريق طريق ذو اتجاهين وبالتالى هناك مسئولية ليس فقط على الدولة من العالم الثالث، هناك المسئولية على الطرف الآخر الذى هو الدول الأقوى فى هذا النظام. عنصر آخر هو أن تشمل الحزمة خلطة ملائمة من الاعتماد على قوى السوق وعلى آلية الثمن، واللجوء إلى قدر من التخطيط والضوابط المباشرة. أنا أرجو أن لايفهم البعض هذا الكلام على أنه محاولة من جانبى لمسك العصا من الوسط؛ أنا لست من هذه المدرسة إطلاقًا. ولكن أقول نحن إزاء بيئة دولية تقتضى فى حقيقة الأمر قدرًا من التحكم المباشر بواسطة التخطيط والتدخل بالضوابط، وقدرًا آخر بالتدخل غير المباشر، لأن التدخل المباشر يكون أقل تكلفة وفى ظروف معينة يكون أكثر فعالية. ما هو مطروح علينا فى إطار الوصفة التقليدية هو أن التدخل يكون بشكل غير مباشر على طول الخط، وأن الحكومة ترفع الراية البيضاء ولاتتدخل على الإطلاق فى الشأن الاقتصادي، فى حين أن حكومات الدول المتقدمة تتدخل فى هذا الشأن. ودليلنا على ذلك موقف الحكومة الأمريكية من اليابان. ولابد أن نتذكر أن الولايات المتحدة خرجت على ما نادت به من مبادئ لأنها كانت أكبر المنادين بفلسفة الحرية فى إطار الجات ٩٤. ولكن حينما رأت أن هذا يتعارض مع مصالحها قامت بتصرف منفرد إزاء اليابان بالتهديد باتخاذ إجراء بعيدًا عن منظمة التجارة العالمية تمامًا. إذن هناك أهمية لقيام دور مباشر وفاعل بالإضافة إلى الإجراءات غير المباشرة من خلال السوق وآليات الثمن. أيضًا وهذه نقطة جوهرية قد تبدو فنية، ولكنها هامة جدًا، استخدام عدد أكبر من أدوات السياسة الاقتصادية مما يتم استخدامه فى إطار الوصفة التقليدية. مثلاً نجد أنه يتم التركيز على سعر الفائدة ولكن فى التطبيق نجد أن سعر الفائدة قد يحفز الادخار فى ظروف معينة ولكنه يثبط الاستثمار على طول الخط. وبالتالى فهو سلاح ذو

حدين، معنى هذا أنه بالإضافة إلى سعر الفائدة لابد أن يكون لدينا أدوات أخرى، بحيث أنه من خلال أداة أخرى أحفز الإدخار ومن خلال أداة ثانية أحفز الاستثمار أيضًا لأنه مطلوب تحفيز كليهما.

استخدام عدد أكبر من أدوات السياسة الاقتصادية وأيضًا أن تحتوى حزمة الإصلاح الاقتصادى على خلطة متوازنة من إجراءات زيادة العرض الكلى وإجراءات التحكم فى الطلب الكلى. التوازن الاقتصادى العام هو توازن النسق الاقتصادي، بين الطلب الكلى والعرض الكلى. الوصفة التقليدية تركز على احتواء وتقليص الطلب الكلى مهملة جانب العرض إلى درجة كبيرة. ونحن نقول أنه لابد أن يستقيم الميزان. ولابد أن تشتمل وصفة الإصلاح الاقتصادى على إجراءات يقصد بها زيادة العرض الكلى وإجراءات يقصد بها التحكم فى الطلب الكلى. فى هذه الحالة سوف تكون التضحيات المطلوبة للإصلاح أقل قسوة – فبعض هذه التضحيات فى الواقع لايمكن تعويضها مهما طال الأمد فى نهاية المطاف.

وأخيرًا لابد أن تذكر عنصرين، **العنصر قبل الأخير** هو أن تتضمن **خلطة الإصلاح** أو تعتمد خلطة الإصلاح مبدأ التدرج والتتابع السليم فى الإجراءات لأن هناك منطقًا يعنى أن هناك إجراءات تتم أولاً ليست هى إجراءات تحرير التجارة. فلا معنى لتحرير التجارة قبل إعادة هيكلة مشروعات القطاع العام ومشروعات القطاع الخاص حتى تستطيع أن تواجه البيئة التجارية المتحررة. أما أن نندفع كما هو حادث فى إطار الوصفة التقليدية لتحرير التجارة فهذا يؤدى لأضرار اقتصادية واجتماعية أعتقد أنه يمكن تحاشيها، بل ويجب تحاشيها. **العنصر الأخير** هو **البعد الإقليمي**، أى أن تتم إجراءات الإصلاح فى إطار إقليمى أساسه التكامل العربى.

وفى الختام، فإننى لم أتعرض لبعض القضايا، ومررت على البعض الآخر مرور الكرم، وأوجزت بعضها إيجازًا قد يكون مخلاً. ولكنى قلت أهم شىء فى حدود الوقت المتاح التزامًا بالقواعد الموضوعة لتنظيم مثل هذه اللقاءات. أشكر حضراتكم كثيرًا على حسن استماعكم والانتباه وأتطلع بشغف شديد إلى المناقشات التى ستعقب هذه المحاضرة. شكرًا.

المناقشـــات

د. خالد الوزنى/جامعة آل البيت

أود توضيحا لدور الدولة. هل تتوسع فى هذا المجال أم تنسحب من ذلك المجال؟

ثم ما المقصود بالوصفة التقليدية؟ ماذا عن البعد الاجتماعى للاصلاح؟

د. جودة عبد الخالـق

موضوع دور الدولة فى رأيى أن الدولة ستظل ضابط الايقاع فى التحليل النهائى فى المجتمعات المعاصرة وإلى أن تظهر مخلوقات سياسية أخرى على هذا الكوكب. ولكن فى نفس الوقت لا يجوز الدفاع عن دور الدولة بحالتها الراهنة فى كثير من البلاد من منطلقين. الأول، أنه يبالغ فى التدخل فى مجالات لا يجوز التدخل فيها، سيترتب عليه آثار ضارة للغاية. مثلاً هيمنة الدولة فى مصر على القطاع العام انعكس على نتيجة الانتخابات، فأصبح دور الدولة وسيلة لتعزيز فرص أعضاء مرشحى الحزب الحاكم فى الفوز فى الانتخابات من خلال توجيه جموع العمال بالمشروعات العامة لتأييد مرشحى الحزب الحاكم. من ناحية أخرى قد تكون هناك حاجة ملحه للتدخل غير المباشر أكثر من التدخل المباشر. وهذا يصبح أكثر ملاءمة حينما نتأمل طبيعة ظاهرة العولمة التى تنطوى على اعادة تعريف الحدود. الجات ١٩٩٤ على سبيل المثال تتضمن تحرير التجارة بصفة غالبة ولكن هناك فى إطار اتفاقيات الجات ١٩٩٤ نصوصاً واضحة تضمن للعضو الموقع عليها أن يتخذ اجراءات لحماية نفسه من اجراءات غير مسموح بها فى إطار الجات مثل الإغراق، وهى ظاهرة معقدة وتنطوى على كثير من الاجراءات. فإذا كنت أريد أن أثبت أن أوكرانيا تغرق الحديد الأوكرانى فى السوق المصرية فإن صناعة الحديد فى أوكرانيا والاقتصاد الأوكرانى هو الملعب الذى أتوجه إليه لجمع المعلومات، إذن هنا لابد أن يتسع دور الدولة.

السؤال الثانى عن الوصفة التقليدية قصدت بها الوصفة التى تقدم إلينا من البنك والصندوق. وبالنسبة للبعد الاجتماعى أنا ذكرت أمرين، الأمر الأول أن الوصفة البديلة للإصلاح الاقتصادى بالمعنى الذى أريده تتضمن خلطة ملائمة من الاعتماد على قوى السوق وآلية الثمن واللجوء إلى قدر من التخطيط والتحكم المباشر، وتحت عباءة التخطيط والتحكم المباشر يمكن أن تندرج أشياء مثل البعد الاجتماعى. أى أن الرعاية لابد أن

تشمل جمهور المستهلكين والمنتجين. الأمر الثانى اعتماد مبدأ التدرج والتتابع السليم، لأن أحد المشكلات الأساسية أن الإجراءات الأساسية المتضمنة فى الوصفة التقليدية اجراءات قاسية تتخذ بأجل زمنى قصير للغاية، ويقتضى الأمر تقليص عجز الموازنة، وعملياً تقليص الانفاق على الخدمات الاجتماعية فى مجال الصحة والتعليم وتقديم السلع الضرورية للمحتاجين، فقد يترتب على ذلك نشوء جيل ممن يعانون من عجز مزمن فى التغذية.

المهندس معن سنان

نحن الآن نواجه تحديات وبالذات ظاهرتين: الأولى أن دولاً كبرى أوربية قد توحدت وكونت تكتلاً اقليميا، والثانية صار هناك شركات متعددة الجنسيات. وبالنسبة لنا نقول إن الحل يكمن فى التكتل الاقتصادى العربى، ولكن هناك تشاؤم كبير من أغلب الخبراء الاقتصاديين بهذا الشأن. أعتقد أن الحل متبادل ما بين اعادة توازن دولة مع مجتمع.

ما هو المطلوب؟ إعادة هيكلة على مستوى دوله؟ على مستوى نظام سياسى ومستوى اجتماعى؟ ماهى الاستجابة لهذه التحديات الكبرى؟.

د. جودة عبد الخالق

بالنسبة لموضوع الإصلاح فهو الاصلاح السياسى. ان النظام السياسى هو طريقة لترجيح التفضيلات الفردية فى محاولة للوصول إلى تفضيل كلى للمجتمع. مثلاً فى المجتمعات التقليدية مايراه الكبير نوافق عليه جميعاً. وهذه طريقة للترجيح – تعطى وزناً واحداً لشخص وصفراً للباقى. فلو أنت لا تريد أن تفعل ذلك، ماذا ستفعل كبديل؟ نأتى لقضية الإصلاح السياسى، هو مفهوم شامل يتجاوز الشق الاقتصادي لأنه لا يتصور إصلاح المعوج فى المجال الاقتصادى دون العروج على مجال الثقافة والقيم الاجتماعية. هناك شق سياسى للعملية أشرت إليه، وهناك بعد اجتماعى متعلق بنسيج الجماعة نفسها وتجانس هذا النسيج. الموضوع الثانى بالنسبة لدور الدولة، فهذا التنظيم المجتمعى بحاجة إلى ضابط إيقاع وهو ما نسميه الدولة مثلاً المفوضية الأوربية فى حالة الاتحاد الأوربى أصبحت الآن تضطلع بصلاحيات هى خصم على صلاحيات حكومة فرنسا وحكومة انجلترا وحكومة المانيا وغيرها فى السابق.

الاستاذ أسامة فريج

ماذا يمكن تنفيذه بمناسبة الحل على المستوى الاقليمى بالنسبة للبدائل المطروحة؟

د. جودة عبد الخالق

هناك بدائل مطروحة وتعرض من منطلق التنافس. مثلاً الشرق أوسطية بإيجاز شديد يمكن أن نعتبرها الصيغة الأمريكية للتعامل مع هذه المنطقة كقوة عظمى. الشراكة مع الاتحاد الأوربى هى تصور الاتحاد الاوربى لوضعيته على خريطة العالم وصراعه مع القوى الأكبر. أما البديل الثالث فهو التكامل أو التعاون العربى. هذه أطر أو بدائل لاقامة كيانات إقليمية، أى لا بد من أخذ الحذر من الدعوة إلى سوق شرق أوسطية أو شراكة أوربية. فالولايات المتحدة تبحث عن مصدر طاقة لها وهو ما يملكه العرب، والاتحاد الأوربى يؤمن بالتحرر الاقتصادى إذا توافق مع مصالحه فهم يطالبون بتحرير التجارة فى السلع الصناعية ويصرون على عدم تحرير التجارة فى السلع الزراعية مع أن هيكل الاقتصادات العربية أقوى بالمعيار النسبى على الصعيد الزراعى منها على الصعيد الصناعى. أما البديل العربى فهو أفضل من البديل الغربى الإسرائيلى وأحذر من التعامل الاقتصادى مع اسرائيل قبل السلام الدائم والشامل فى هذه المنطقة وأنا أعتقد أنه بالإمكان تجاوز أى عقبات ولو جزئياً. والقضية أن نظم الحكم العربية لها تصورات لا تتوافق مع رغبات الشعوب وهى الأبقى وهذا يفرض واجب على المثقفين والاقتصاديين أن يضعوا مسافة بينهم وبين السياسة وأن يلتحموا بالشعوب.

د. سليمان طبعين

ماذا كانت نتيجة التخصيصية فى مصر وتحرير الأسعار؟ وماذا عن تجربة الصين فى المجال الاقتصادى لنرى كيف استطاعت أن توفق بين أكثر من اتجاه مما أشار إليه الأستاذ المحاضر؟

د. جودة عبد الخالق

لا شك أن القضية محل خلاف. ولا يمكن لعاقل أن يدافع عن القطاع العام بشكله الحالى فى أى قطر من الاقطار العربية، لا فى مصر ولا فى الأردن ولا فى سوريا ولا فى

أى بلد عربى على الإطلاق. ولذلك فالمطلوب للقطاع العام هو الاصلاح. فى البداية كانت الحكومة فى مصر تسعى لتمرير العملية السياسية بالحديث عن أننا لا نبيع القطاع العام وإنما نوسع قاعدة الملكية، وبعد ذلك غيرت الحكومة من الشعار وأصبح الموضوع يطرح على أن بيع القطاع العام هو انقاذ لمستقبل مصر الاقتصادى وهذا تطور بالغ الخطورة. الآن تقلصت موارد الدولة وإن لم يتقلص دور الدولة ولم يعد هناك إمكانية لتمويل الإنفاق على الخدمات الأساسية ولا يوجد طريقة سوى بيع القطاع العام. والمسألة أشبه بالقصص التى كنا نقرؤها صغاراً بمن أراد الحصول على كل البيض الذهبى الذى تبيضه الأوزة فقام بقتلها للحصول عليه. وهذه مسألة مثيرة. فلا زالت مصر فى حالة استقطاب وهى حالة غير مريحة على الاطلاق لأن القضية الاساسية، أو الفريضة التى لا زالت غائبة، هى اصلاح القطاع العام. هناك تخندق وتمترس لهذا الفريق أو ذاك، كل فى مكانه. أما عن تجربة الصين يمكن أن تقارن بهذا المعيار مع الاتحاد السوفيتى لأن الاتحاد السوفيتى حاول أن يقترب من موضوع الإصلاح بالتعامل مع الإصلاح السياسى أولاً. فكان أن انهار الصرح كله. أما الصين ففضلت ارجاء الاصلاح السياسى بإجراءات القمع القاسية فى محاولة لإنجاز الشأن الاقتصادى ثم بعد ذلك الشأن السياسى طبعاً هذه استراتيجية.

وإذا كان الخيار بين تكلفة سياسية يترتب عليها فرصة حقيقية لتصحيح الأوضاع مستقبلاً، وبين انهيار تام كما حدث فى الاتحاد السوفيتى، فأنا تفضيلى هو البديل الصينى. أؤكد هنا أن الخيار بين بديلين كلاهما مرّ، ولكن أحدهما شديد المرارة وأشد من العلقم (البديل السوفيتى)، والآخر مرّ ولكن ربما يبرره المردود. بعبارة أخرى، الخيار هو بين السم والدواء.

د. جمال شلبى / جامعة آل البيت

فى عالمنا العربى نشير فيما يسمى بالتطور الديمقراطى أو التحول الديمقراطى ولم نصل حتى الآن إلى الديمقراطية. وسؤالى ما هو دور الدولة فى حماية أو على الأقل مساعدة الطبقة الوسطى على المحافظة على مكتسباتها. هذا إذا كان هناك مكتسبات؟

د. جودة عبد الخالق

بعد الحرب العالمية الثانية حدث نمو ملحوظ للطبقة الوسطى فى أكثر من قطر عربى. وربما كان عقد الصعود للطبقة الوسطى هو الستينات، والطبقة الوسطى كانت تراوح

مكانها فى السبعينات، وكانت تخوض حرباً شرسه فى الثمانينات. وأعتقد أنها تنسحب من بعض المواقع فى التسعينات. بالنسبه للستينات قامت الدولة بدور كبير فى إطار الخدمات الاجتماعية وفى إطار تنشيط الاقتصاد ترتب عليه نمو كبير للطبقة الوسطى، وكان يؤمل أن هذه الطبقة ستقود المجتمع إلى مرحلة من التطور السياسى فى إطار استقرار أكثر. ولكن بمفعول الصدمات الخارجية بدأت تتراجع. صدمة النفط الأولى ثم الثانية، ثم الصدمة الثالثة (التى كانت عكسية) ثم مرحلة الانفتاح لأن الطبقة الوسطى تقوم أساساً على المهنيين، أصحاب المهن – المهندسين والمحامين والاطباء والمعلمين ..... إلخ. هذه الفئات سحقت سحقاً وبضراوة شديدة جداً فى بيئة السبعينات تحت وطأة الهجرة إلى الخارج وتغير الأوضاع فى الداخل وتحت وطأة الانفتاح وما أتى به من ثروات سفاح لفئات اجتماعية تمتلك الكثير من المال والقليل من العقل. وحدث شئ معاكس للطبقة الوسطى. وحينما نأتى للخصخصة، وهى فى الواقع فى حقبة التسعينات بشكل أساسى (وربما بالنسبة لبعض البلاد) سنجد الآتى :-

أن الطريقة التى يتم بها اتمام عملية الخصخصة فى منطقتنا تختلف عنها فى الدول الأوربية، فمثلاً فى بريطانيا نتكلم عن الرأسمالية الشعبية وتوسيع قاعدة الملكية. أنا أفهم هذا لأنه وضع ضوابط ضد تملك الاجانب، وضع ضوابط ضد تملك نسبة أكثر من حد أدنى بالنسبة لأى فرد يضاف إلى ذلك صيغة السهم الذهبى الذى يظل فى يد الحكومة ويضمن لها القدرة على السيطرة حتى وإن كانت تملك أقل من ٥٠٪ من الأسهم. أما الدول العربية ومنها مصر فلا توجد مثل هذه الضوابط، ولا يوجد وضع حد أقصى لتملك أفراد بما يحول دون الاحتكار وتركز الثروة. إن هناك ضغطاً يومياً على الحكومة لاتخاذ موقف من ملكية الاجانب ورد الحكومة أنه لا خوف من ملكية الأجانب. لا توجد ضوابط بالنسبة لعملية التقييم تحول دون اهدار الأصول التى سيتم نقلها. ويضاف إلى الخصخصة ما فعله التضخم فى أكثر من بلد عربى بالنسبة لوضعية الطبقة الوسطى.

الأستاذ/ أميلى نفـاع

تعليق حول المنظمات غير الحكومية. هناك اهتمام أو توجه عالمى الآن من أجل دعم المنظمات غير الحكومية. وهناك مانحون طبعاً سوف يدعمون هذه المنظمات مقابل أهداف معينة. وإذا كانوا يسيطرون على الحكومات ويسيطرون على عالم الأعمال، الآن مطلوب

السيطرة على المجتمع المدنى من خلال سيطرتهم على المنظمات غير الحكومية.

الأستاذ/ باسل الأشهب :

إن ما يصلح لنا فى هذه المنطقة هو عودة الإسلام كدين تستمد منه الدولة فى جميع مجالات الحياة نظاماً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وبالتالى لابد من حل جذرى، للمنطقة والبشرية، بناءاً على الفكرة الاسلامية. وبالنسبة للشراكة مع أوربا، لماذا لا نتعاون معها انتظاراً لحدوث الصفاء العربى مستقبلاً؟.

د. جودة عبد الخالق

أشرت فى حديثى إلى أن الاصلاح له مفهوم متعدد الأبعاد، ولا يمكن تجزئة الأبعاد بعضها عن بعض. يمكن فصل بعضها مؤقتاً لأغراض التحليل والدراسة، ولكن باستمرار مع وجود العين والذهن على الأبعاد والجوانب الأخرى. أود أن أضيف إلى هذا القيم العليا فى الرسالات السماوية (طبعاً الإسلام دين الأغلبية ولكن هناك ديانات أخرى فى هذه المنطقة، ولكن ليس هناك تعارض فى تقديرى حسب فهمى للرسالات السماوية الثلاث)، وبناءً عليه نستطيع أن نتخذها كمنطلق يقدم لنا المعطى الثقافى الحاكم لطريقة تنظيم المجتمع. أعتقد أن مضمون العولمة ام من علينا أن نتعامل معه سيتزايد بمرور الوقت. هذا طبعاً تحد للعقل العربى والإسلامى بلا شك. ولكن ما أراه هو أن الاسلام يقدم فى بعض المناطق للدفاع عن الخصخصة والليبرالية الاقتصادية. إذن هناك واجب فى تقديرى لفض الالتباس فى هذه المسألة حتى نعرف أننا حينما نذكر الاسلام نتحدث عن قيم سامية.

بالنسبة لموضوع الشراكة مع اوروبا. إن أوروبا تتعامل مع العرب من منظورها وهو أن العرب ليسوا مجموعة واحدة. وبناءً عليه عرب السودان والصومال وموريتانيا واليمن والعراق ايضاً ليسوا فى هذه المعادلة. إذن الصيغة بحاجة إلى التأمل هل من الممكن أن يلتحم جزء من الكيانات العربية بهذا الكيان الأكبر لحدوث توافق عربى ثم يصير التحام باقى الكيانات. أنا أخشى أن قانون الطرد المركزى يفعل مفعوله فى هذه العملية، وتجرى الأمور بالسودان والصومال مجرى آخر. أنا فى تقديرى أنه إذا عملنا ترتيباً للبدائل مرة ثانية بالعودة إلى المقولات الدينية - الحلال والحرام - وهناك بينهما شئ ، الحرام هو السوق الشرق أوسطية، والحلال هو التعاون العربى وما بين الاثنين هو الشراكة مع الاتحاد الأوربى.